



محضر الاجتماع التاسع عشر الاستثنائي للجنة المعايير المهنية  
والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

عن بعد 2022/3/24

**محضر الاجتماع التاسع عشر الاستثنائي**  
**للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية**  
**للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة- عن بعد**  
 24 مارس 2022

عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها التاسع عشر عن بعد يوم 24 مارس 2022. وقد عقد الاجتماع بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم:

الاسم	الصفة
<b>ديوان المحاسبة القطري</b>	
السيدة / فاطمة حسن السليطي	رئيس اللجنة
<b>محكمة المحاسبات التونسية</b>	
السيدة/ بسمة غالي حرم النحالي	نائب رئيس اللجنة
<b>الأمانة العامة</b>	
السيد / سامي النويصر	مقرر اللجنة
<b>ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق</b>	
الدكتورة/ شيماء عباس هويرف	عضو
الدكتورة /حفصة محمد فخري	عضو
الدكتور / عبد الكريم خلف سودي	عضو
<b>ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية</b>	
السيد / حسن دندشله	عضو
السيد / محمد شخاترة	عضو
<b>ديوان المحاسبة بدولة الكويت</b>	
السيد / علي محمد غلوم	عضو
<b>المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية</b>	
السيد / مولاي ادريس عزيز	عضو
<b>ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين</b>	
السيد/ شحادة أحمد محمد شحادة	عضو
<b>الجهاز المركزي للمحاسبات -جمهورية مصر العربية</b>	
محاسب/ علاء الدين عبد الرحمن عباس	عضو
محاسب/ هاني حافظ محمد جاد الجمال	عضو
محاسب/ أمل علي عبد المجيد عبد الستار	عضو
محاسبة/ زينب أحمد عطية علي الشثيثي	عضو
<b>جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان</b>	
السيد / يحيى بن أحمد بن سعيد المحروقي	عضو
السيدة / مديحة بنت ناصر بن محمد السيبانية	عضو

وقد افتتحت الاجتماع السيدة فاطمة حسن السليبي رئيسة اللجنة ورحبت بأعضائها وذكرت بالظروف الاستثنائية التي استدعت تنظيم هذا الاجتماع. ونقلت تحيات رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي وشكرهم على ما بذله أعضاء اللجنة من جهود صادقة طويلة الفترة الماضية من اجل الايفاء بالتزامات اللجنة. بعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة في جدول اعمالها وتوصلت الى ما يلي:

### البند الاول: المصادقة على مشروع جدول الاعمال

استعرضت رئيسة اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الاعمال واقترحت إضافة نقطتين ضمن جدول الأعمال تتعلق الأولى بإنجازات اللجنة خلال الفترة الممتدة من 2018-2021 ومقترحات مشاريع للفترة 2023-2028 وتعلق النقطة الثانية بالنظر في ملاحظات الأجهزة أعضاء اللجنة بخصوص دليل توثيق العمل الرقابي. وتم إقرار جدول الأعمال طبقاً لما يلي:

- 1) إقرار جدول الاعمال.
- 2) النظر في مسودة دليل التدقيق في ظروف استثنائية وفي مدى الحاجة لإصدار أدلة تفصيلية.
- 3) مناقشة الملاحظات الواردة بشأن وثيقة التوجيهات والاصدارات المهنية.
- 4) إنجازات اللجنة خلال الفترة الممتدة من 2018-2021 ومقترحات مشاريع للفترة 2023-2028.
- 5) النظر في الملاحظات الواردة على دليل التوثيق والمراحل المقبلة لاعتماده.

### البند الثاني: النظر في مسودة دليل التدقيق في ظل الظروف الاستثنائية وفي مدى الحاجة لإصدار أدلة تفصيلية

استجابة إلى طلب لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها التاسع عشر باستطلاع رأي لجنة المعايير حول مسودة الدليل وفي مدى الحاجة لإصدار أدلة تفصيلية في هذا الشأن تم التنسيق بين رئاسة اللجنة والأمانة العامة والاتفاق على تعميم الدليل (مرفق 1) على أعضاء اللجنة والطلب إليهم بإبداء ملاحظاتهم والنظر فيها في اجتماع استثنائي وفقاً للمادة 7 من اللائحة التنظيمية.

وقد قامت الأمانة العامة بتعميم الدليل والملحق الاسترشادي على أعضاء اللجنة وتلقت ملاحظات من الأجهزة الأعضاء في كل من قطر ومصر وفلسطين وتونس وسلطنة عمان والكويت (مرفق 2). ودار النقاش حول موقف لجنة المعايير بخصوص الدليل ومدى الحاجة إلى إعداد أدلة تفصيلية خاصة في ظل نشر لجنة المعايير خلال الفترة 2020-2021 وورقات عمل تتعلق برقابة الأداء ورقابة الالتزام ورقابة الأداء. وقد أوصت اللجنة بإجماع الأعضاء بتوجيه رد إلى لجنة تنمية القدرات طبقاً لما يلي:

- عدم الحاجة إلى إصدار أدلة تفصيلية بخصوص التدقيق في الظروف الاستثنائية.
- يتولى الجهاز المغربي تجميع الملاحظات الواردة من مختلف أعضاء اللجنة بوثيقة موحدة ومهيكله ترفق برد لجنة المعايير الذي سيوجه إلى لجنة تنمية القدرات.
- ضرورة مراعاة التنسيق مع لجنة المعايير عند إعداد الأدلة قصد عدم إرباك خطة عمل اللجنة وضمان أقصى مستوى جودة ممكن للأدلة الصادرة عن المنظمة.

### البند الثالث: مناقشة الملاحظات الواردة بشأن وثيقة التوجيهات والإصدارات المهنية.

أعدّ الأستاذ حسن دندشلة وثيقة تتضمن إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية وبعد التنسيق مع رئاسة اللجنة تم تعميمها على أعضاء اللجنة لإبداء الرأي. وتلقت الأمانة العامة ملاحظات من الأجهزة الأعضاء في كل من قطر والعراق وتونس ومصر (مرفق 3) في ما أفاد كل من الجهاز الكويتي والجهاز العماني بان ليس لديهما ملاحظات. وتبعاً لذلك قام الأستاذ حسن دندشلة بإدخال تعديلات على هذه الوثيقة (مرفق 4) وأرفقها بتعليقاته على الملاحظات الواردة من مختلف الأجهزة (مرفق 5). وبعد النقاش أوصت اللجنة بما يلي:

- إضافة رقم تسلسلي وتاريخ للوثيقة باعتبار أن مجال المعايير هو مجال في تغير مستمر ونشر الوثيقة على موقع المنظمة وبالوسائل المتاحة.

- الاتفاق على مراجعة دورية لهذه الوثيقة كل ثلاثة أشهر.

- الحرص على التواصل الدائم مع ممثل المنظمة في اللجنة التوجيهية للجنة المعايير للإنتوساي حول نشاط هذه اللجنة للبقاء على اطلاع بأخر المستجدات.

### البند الرابع: إنجازات اللجنة خلال الفترة الممتدة من 2018-2021 ومقترحات مشاريع للفترة 2023-2028

قدمت السيدة رئيسة اللجنة هذا البند مشيرة إلى أنه بالنظر إلى متطلبات لجنة المخطط الاستراتيجي وقدمت الاتفاق على مد هذه الأخيرة بالمعطيات المتوفرة لدى لجنة المعايير بخصوص إنجازاتها خلال الفترة 2018-2020.

وكذلك بخصوص المشاريع المستقبلية التي يمكن اقتراحها فقد اتفق الأعضاء على أن المشاريع المقترحة في هذا الاجتماع تعد مقترحات أولية يمكن تعديلها وإثرائها بناء على مخرجات الاجتماع التشاوري مع لجنة المخطط الاستراتيجي المبرمج ليوم الإثنين 28 مارس 2022 وطبقاً للمشاورات بين مختلف أعضاء الفرق.

وقد قدم السيد حسن دندشلة رئيس الفريق المكلف بالأولوية الفرعية 3-4 مقترحات مشاريع بخصوص تقديم خدمات استشارية وتحديث وثيقة الإصدارات المهنية.

أما السيدة بسمة غالي رئيسة الفريق المكلف بالأولوية الفرعية 1-4 فتقدمت بجملة من المشاريع المقترحة تتعلق بإعداد أدلة ومقالات ومراجعة ترجمة الأدلة الصادرة على المستوى الدولي ومواصلة التعاون مع منظمة الأفروساي الناطقة باللغة الإنجليزية من خلال تنظيم ملتقيات مشتركة أضف إلى ذلك تنظيم ورشة تدريبية تلمها مهمة رقابة تعاونية بخصوص دليل رقابة الأداء على غرار ما تم إنجازه بخصوص دليل الرقابة المالية.

واقترح الأستاذ مولاي ادريس عزيز مواصلة إنجاز مشاريع تتعلق بمجالات التوثيق على غرار التوثيق الإلكتروني من خلال إعداد أدلة أو ورشات تدريبية على غرار ورشة تدريبية بخصوص دليل التوثيق. كما اقترح أعضاء اللجنة إنجاز دورة تدريبية حول دليل تقييم السياسات العمومية.

وبعد النقاش أوصت اللجنة بما يلي:

منح رؤساء الفرق أجل أسبوع منذ تاريخ تزويدهم بمخرجات الاجتماع التشاوري المذكور أعلاه لمد رئاسة اللجنة بمقترحات كتابية حول المشاريع الممكن برمجتها للفترة 2023-2028.

### البند الخامس: النظر في الملاحظات الواردة على دليل التوثيق والمراحل المقبلة لاعتماده

تنفيذا لتوصيات المجلس التنفيذي اعتمدت اللجنة في إطار خطتها الثلاثية 2020-2022 إعداد مشروع دليل توثيق العمل الرقابي ضمن مشاريعها الهادفة لتحقيق الأولوية الفرعية 2.4 "مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير". وقد تم إعداد مذكرة مفاهيم للمشروع اعتمدها المجلس التنفيذي في اجتماعه 62 الذي عقد بالدوحة خلال يومي 6 و 7 يونيو 2021.

وتبعاً لذلك انطلق الفريق المكلف والمكون من المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة بدولة الكويت والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية في أعماله وأعدّ النسخة الأولى من دليل توثيق العمل الرقابي. وبعد تعميمها على الأجهزة الأعضاء تلقى الفريق المكلف بهذا الدليل ملاحظات من الأجهزة بكل من قطر والعراق وفلسطين والكويت.

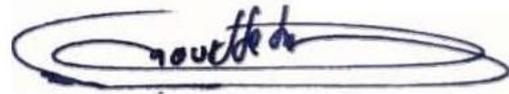
واستعرض الأستاذ مولاي ادريس عزيز جملة الملاحظات الواردة ومقترحاته بخصوصها (مرفق 6) وبعد النقاش أوصت اللجنة بما يلي:

تعديل الدليل وفقاً لمقترحات مختلف الأجهزة الأعضاء في اللجنة وإحالتها إلى رئيس اللجنة للنظر فيها واستكمال الإجراءات وفق قرار المجلس التنفيذي 63.



رئيسة اللجنة

السيدة / فاطمة حسن السليطي



مقرر اللجنة

الأستاذ/سامي النويصر